

اشتعال الأسعار يفاقم معاناة المواطنين بأبين



«الأمناء» استطلاع/ ابتسام الناصر:

تشهد محافظة أبين كغيرها من المحافظات المحررة، موجة غلاء كبيرة في المواد الغذائية والاستهلاكية، وانعدام للمشتقات النفطية، وإن وجدت في بعض الحالات يتم بيعها بأسعار مضاعفة، ما تسبب بارتفاع المواصلات وغيرها من المواد الأساسية من قبل التجار بأبين، في ظل انهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. تصاعدت أصوات المواطنين إزاء الارتفاع الجنوني بالأسعار، مطالبين الجهات المعنية بضبط التجار المتلاعبين.

وشهدت أبين غلاء فاحش مؤخراً، الأمر الذي فاقم معاناة المواطنين وأثقل كاهل أرباب الأسر الفقيرة والمعدمة التي باتت تكدح فوق طاقتها لتوفير جزء بسيط من قوت يومها.

تلاعب بالأسعار

ما تشهده الأسواق المحلية بأبين من تسعيرات غير مستقرة في كافة الأسعار يعود لأسباب عدة منها: الأوضاع العامة بالبلاد، وانهيار العملة، وعدم قيام الحكومة بواجبها، وكذا انعدام الرقابة والتفتيش على المحال التجارية. وطال هذا الارتفاع كافة مستلزمات الحياة، بسبب ارتفاع العملة الصعبة مقابل الريال، والغياب التام للجهات ذات العلاقة، كما أنه وفر بيئة مناسبة لتلاعب بعض التجار من أجل الربح السريع بروج جشعة مجردة من الضمير والإنسانية.

ارتفاع جنوني

ويقول م. عبدالقادر خضر السميطي: «ماذا يجري في بلادنا..

تخاذل حكومة الشرعية عن واجباتها سبب التدهور المعيشي مواطنون: تجار يتلاعبون بالأسعار بروج جشعة مجردة من الضمير

ويغض الطرف عن المؤسسات الحكومية من خلال تهميشها وطمس دورها». وأكد بأنه لا حل لهذه المشكلة إلا بالعودة إلى الله وإصلاح الأنفس وإيقاف الحرب.

عملية استنزاف للمواطن

وأشارت الناشطة ميادة محمود: «انه استنزاف للمواطن وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود وعمال الأجر اليومي الذين لا يستطيعون توفير أبسط احتياجاتهم من المواد الغذائية والاستهلاكية، وهذا الارتفاع الجنوني نتيجته جشع التجار وغياب الدور الحكومي الرقابي والريادي».

مستوى المعيشة

وأكدت الناشطة قديرة أبو بكر: «بالنسبة للارتفاع الجنوني والغلاء الفاحش يعد من أهم القضايا المؤثرة على المواطنين، وهي ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي يعنى به المواطنين بشكل عام، والأسر الفقيرة والمعدمة بشكل خاص». وأضافت: «هذا كله بسبب ارتفاع سعر الصرف مقابل العملة المحلية، فنحن على علم أن نصف المجتمع ليس لهم دخل حكومي، ولكن عايشين على الدخل الخاص الذي لا يتجاوز 2000 الى 3000 ريال في اليوم، فأين تذهب الأسر الفقيرة والمعدمة أمام ذلك، هل هناك من يشعر بمعاناة هؤلاء من شبح ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وحتى أصحاب الدخل المحدود الذين لا يتجاوز محدود دخلهم الا الشيء البسيط جدا قد يفقدون قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية وهذا يعود بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فلو كانت هناك رقابة على المحلات التجارية، لما وصل الحال إلى هذه الدرجة من السوء والفداحة».

الرقابة التموينية ومكتب التجارة والتموين بالمحافظة ورجال الامن أين السلطات من ارتفاع الأسعار، المطلوب يكون نزول يومي على المحلات التجارية من قبل الجهات الرقابية للأسعار من قبل مكتب التجارة والتموين بالمحافظة ووضع لوائح تسعيرية على المحلات التجارية ومحاسبة المخالفين، إن غياب الرقابة والتفتيش سبب رئيسي في ارتفاع الأسعار الجنوني».

ظروف صعبة

وقال المواطن أبو صالح: «الأمور أصبحت صعبة للغاية، بل لم نكن نتوقع أن نعيش هذا الوضع، فالأمراض وارتفاع الأسعار تحاصرنا من جهة، والحرب من جهة أخرى».

وأضاف: «بات السكان المحليون بأبين على وجه الخصوص، والمحافظات الأخرى بشكل عام، يشكون صعوبة الظروف المعيشية نتيجة لاستمرار الحرب».

وتابع: «أصبح همّ المواطن البسيط يتضاعف يوماً بعد يوم، حتى أبسط مقومات الحياة تكاد تكون منعدمة عنه، فضلاً عما تسبب به وضعنا الحالي من غلاء والذي لم يطل السلع والمواد الغذائية والأساسية وحسب، بل الخضروات والفاواكه والمستلزمات الدراسية، وحال المستشفيات الحكومية وما تمر به من تدهور كبير، ما حولها لغرفة إسعافات أولية لا غير، في المقابل أصبحت المستشفيات الخاصة هي الحاضن الرئيسي للمرضى وما يقابلها من ارتفاع جنوني بالأسعار بالأدوية وبغرف الترقيد وما إلى ذلك، وهنا يضع السؤال نفسه: لماذا تفعل مثل هذه المؤسسات الخاصة وما شابهها،

انخفاض قيمة العملة المحلية، حيث شهد الريال تراجعاً كبيراً مقابل الدولار حيث أصبح سعر الدولار الواحد يساوي 760 ريالاً، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والاحتياجات الضرورية».

وأضاف: «الأمر انعكس سلباً على الحياة المعيشية للمواطنين، وزاد من معاناتهم وتفاقمها بشكل كبير، حيث أصبحت كثير من الأسر غير قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية اليومية البسيطة».

وأشار: «الغريب في الأمر أن يأتي هذا الارتفاع والتلاعب بأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، في ظل غياب الرقابة الصارمة على أصحاب المحلات التجارية من قبل الجهات المختصة، ويأتي ذلك الارتفاع في سعر الصرف والمواد الغذائية بسبب الصراع والحرب الدائرة منذ أكثر من (5 أعوام)».

فرق بين الماضي والحاضر

من جانبه، قال الشيخ أبو بكر العويني عضو اللجنة التنفيذية العليا للمفوضية الجنوبية لمحاربة الفساد: «بُعاني أبناء أبين من ارتفاع متزايد ومستمر في الأسعار، سواء للمواد الغذائية أو الملابس أو الوقود وغيرها من الاحتجاجات الأساسية، والمؤسف أن الجهات المعنية لم تحرك تجاه هذه الأزمات المتتالية على المواطنين ساكناً، وتركت الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام التجار لاستغلال حاجة الناس للكسب السريع، الأمر الذي انعكس سلباً على الأسرة وقدراتها الشرائية».

وأضاف: «الأسعار وما أدراك ما الأسعار، في كل صباح تجد هناك ارتفاع للمواد الاستهلاكية في المحلات التجارية بدون حسيب ولا رقيب ولا ضمير انساني ولا خوف من الله، أين

تدهور العملة أدى لارتفاع جنوني في المواد الغذائية والاستهلاكية، حتى أصبح الموظف غير قادر على مواكبة الارتفاعات مما يؤدي لتدني المعيشة وزيادة الأمراض، بسبب عدم الحصول على حاجته من المواد الغذائية والخضار والفاواكه واللحوم والذي لم يعرفه الكثيرون سوى كان في الأعياد أو في الأيام العادية».

وأضاف: «حياتنا بحاجة لفرتمه وإعادة نظر من قبل الدولة، لتحديد وضبط الأسعار، ودعم المواد الغذائية والمواد الأساسية مثل الدقيق والزيت والارز والسكر وهذا أضعف الإيمان، أو تسجيل الجميع ضمن المستحقين للإغاثة مع المنظمات الداعمة، على الدولة مراجعة هذه الأمور المهمة التي ترتبط بحياة الناس، نريد أن نعيش مثل بقية الشعوب نريد غذاء صحي وبأسعار معقولة، أين الجهات المسؤولة في أبين مما يجري.. حروب وغلاء أسعار ودماء تتسفك وأمراض تفتك بنا دون أن تلتفت إلينا هذه الدولة والتي من أبسط حقوقنا هو تحديد الأسعار على كل سلعة، ومحاسبة المخالفين والمزايدين سوى كان في العملة أو في المواد؛ فالحياة أصبحت صعبة في بلدنا هذه التي كانت تنعم بالخير والرفاهية أصبحنا نستجدي الآخرين».

وأردف: «نقول لسلطة الأمر الواقع اما ان توفروا لنا لقمة العيش، أو عليكم أن ترحلوا وتتركونا لحالنا وسيلنا وما نعانيه من ارتفاع في أسعار المواد الأساسية يبقى في ذمتكم وستسألون يوم القيامة عن كل ما تقترفونه في حق هذا الشعب».

غياب الرقابة

فيما قال علي واصل: «شهدت أبين كغيرها من المحافظات، ارتفاع كبير في الأسعار منذ أسابيع بسبب